إدارة
التواصل

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم ٤٨٩/١٣
للنشر الفوري
٥ ديسمبر ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي ٢٠٤٣١
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيد مِن زو، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي،
في ختام زيارته إلى المملكة العربية السعودية

قام السيد مِن زو، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، بزيارة إلى الرياض في الفترة ٢–٤ ديسمبر ٢٠١٣ للاجتماع بالسلطات السعودية والمشاركة في مؤتمر حول *"القطاع الخاص في الشرق الأوسط وكيف يساهم بدور أكبر في تحقيق النمو"*، اشترك في استضافته مجلس الغرف السعودية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

والتقى السيد زو أثناء زيارته بأصحاب المعالي الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية، والدكتور محمد الجاسر وزير الاقتصاد والتخطيط ، والدكتور فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ولفيف من المسؤولين الحكوميين والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص.

وفي ختام زيارة السيد زو إلى الرياض، أصدر البيان التالي:

"سررت للغاية بمناقشة آفاق الاقتصاد السعودي مع أصحاب المعالي الدكتور العساف والدكتور الجاسر والدكتور المبارك. وقد كانت المملكة من أعضاء مجموعة العشرين الأسرع نموا في السنوات القليلة الماضية، حيث تم استخدام الزيادة في إيرادات النفط استخداما كفؤا لدعم النمو في القطاع غير النفطي. ونتوقع أن يتسارع معدل النمو ليصل إلى ٤,٤% في عام ٢٠١٤ بعد أن بلغ ٣,٦% في ٢٠١٣، مع استمرار تسجيل نمو قوي في القطاع غير النفطي بمعدل ٥%. ومن المرجح أن ينضم إلى القوى العاملة في العقد القادم ما يتراوح بين ١,٥ و ٢ مليون مواطن سعودي، مما يتطلب زيادة كبيرة في مستوى توظيف المواطنين في القطاع الخاص لتجنب ارتفاع البطالة، ويُكسِب أهمية لتعزيز القدرة على المنافسة على وظائف القطاع الخاص. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ما تبذله السلطات من جهود لتشجيع توظيف العمالة السعودية، ولا سيما النساء.

"وقد كان المؤتمر فرصة فريدة للاستماع بشكل مباشر إلى مجتمع الأعمال الذي يساهم بدور حاسم في تقدم المنطقة وتنميتها الاقتصادية. فلا يزال القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يفتقر إلى الديناميكية اللازمة لدفع النمو إلى المستويات المشاهدة في مناطق العالم الأخرى. ولا يكفي عدد الوظائف التي يجري استحداثها لاستيعاب العدد المتزايد للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة مقارنة بالمناطق الأخرى ومن منظور كلي، لا سيما بين الشباب حيث تبلغ نسبة العاطلين ١ من كل ٤ أشخاص.

"وينبغي أن تتعاون منشآت الأعمال مع الحكومات لضمان تحديد القيود القائمة وإقرار الإصلاحات المطلوبة على نحو فعال. والهدف الأهم في هذا الخصوص هو جعل اقتصادات الشرق الأوسط اكثر ديناميكية وتنافسية وإنصافا. وينبغي الاستفادة من مبتكرات القطاع الخاص وفتح الفرص للجميع. والصندوق على استعداد للعمل مع بلدان المنطقة لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل، وخاصة للأجيال الشابة.

"وأود توجيه الشكر لمجلس الغرف السعودية ومؤسسة التمويل الدولية للمشاركة في استضافة هذا المؤتمر مع الصندوق والمساهمة فيما تضمنه من مناقشات عالية الجودة."